

كذا في الهداية ونقل الزيلعي عن قاضي خان انه عني به  
 يوسف بصير قايضا بها جميعا كما اذا ابد بالعين وقال  
 عمر بصير قايضا للعين دون الدين وخلق الامور يا ذن  
 المشتري بالعين فيشتري كان فيه انتهى **قوله** القول  
 لمعني الرأفة والاجل اي اصل الاجل مطلقا وقيل القول قوله  
 الي ادي الاجال وذلك شهر وفما زاد عليه لا يقبل البيينة  
 وان اختلفا في قدر الاجل فالقول للطالب اي رب السلم  
 مع يمينه لانه ينكر زيادة ما يستفاد من جهته وان اختلفا  
 في مضيه فالقول للمطلوب انه لم يبيع لان الطالب يري عليه  
 ايضا الحق بمضي المدة والمطلوب ينكر وان اقاما البيينة قبلت  
 بيينة المطلوب لانه ثبتت زيادة اجل فتكون اكثر اثباتا  
 كذا في المحيط **قوله** واما الاجل فانه اذ اعادها فالتول له عنده  
 لانه يدي العحة ولم ينكر عندهما قول نعيم الخلاف سهو بل  
 الخلاف انما هو فيما اذا ادي المسلم اليه الاجل فيصدق  
 عندي حنيفة يمينه لاعدتها واما اذا ادعاه رب السلم  
 فيصدق اتفاقا نص عليه في التبيين والهداية والمجمع  
 والمواهب والمحيط نوحها بالتعليق **قوله** المبيع هو العين  
 قول الجمهور وهو لا يصح كما في التبيين **قوله** وله اي للأمر  
 الخياري دون الصانع وهو لا يصح وعن ابي حنيفة ان  
 الصانع له الخيار ايضا وعن ابي يوسف الخيار لو احدى منها  
 كذا في الهداية **قوله** ولم يبيع اي السلم في غير المتعامل  
 كالنوب

المشترى الا باجل لصل صوابه ولم يبيع اي الاستصناع لانه  
 المشترى عنه كما يبيع عنه شرحة بقوله يعني لو امر حايكا  
 ان يبيع الي اخره علي ان هذا مستدرك بما قدمه من قوله  
 الاستصناع باجل سلم تعاملوا **قوله** كالكلب لا يوزق  
 فيه بين جميع انواع الكلاب المعتم وغير المعلم بشرط شمس  
 الائمة لجواز بيع الكلب كونه معلما او قبالا للتعليم كما  
 في التبيين وفي المحيط يجوز بيع الكلب مذبحا للطهارة  
 جلده ولحمه انتهى **قوله** والسباع شامل للقرود ويجوز بيعه  
 في الصحيح كما في التبيين وكذا يجوز بيع لومها ولحوم الخمر  
 المذبوحة في الرواية الصحيحة لانه طاهر منتقع به من  
 حيث ايكال الكلاب والسنا ويرخلاف لحم الخنازير لانه  
 يجوز ان يطعم الكلاب والسنا ويركز في المحيط انتهى  
 قلت وهذا ظاهر علي تصحيح طهارة اللحم بالذكاة الشرعية  
 واما علي اصح التصحيحين من انهما لا تطهر الا الجلد دون  
 اللحم فلا يبيع ببيع اللحم انتهى **قوله** لانه متقوم انة الاصطياد  
 يشير الي انه لا يجوز بيع هوام الارض لعدم الانتفاع بها  
 كالحية والعقرب والوزغ والغطافة والقنطرة ونحوها  
 ويجوز بيع العلق في الصحيح لتمول الناس واحتياجه اليه  
 لمعالجة مص الدم من الجسد بوصفها عليه كما في المحيط **قوله**  
 وطير زوج المشترى قبضه كذا العت والتدبير لان المالية  
 قد تلفت بثبوت الحرية حتمية او حقه ومن ضروريه يصير

Copyrighted material